

2020



غيوبة «الشرعية» اليمنية

عبدالله بن حسين الأحمر. لعبت هذه الشخصيات دورها في تحريك الشارع من أجل التخلص من عهد الرئيس اليمني الذي استمر 33 عاماً. من بين هذه الاعتبارات ما له بعد إقليمي. في أساس هذا الاعتقاد أن الإخوان المسلمين يمتلكون ما يكفي من القوة كي يحكموا اليمن!

في كل الأحوال، يظل استيلاء الحوثيين على الجوف بداية مرحلة جديدة في اليمن من دون أن يعني ذلك أنهم في طريقهم إلى استعادة المبادرة على صعيد البلد كله. ما لا بد من الاعتراف به أنهم يمتلكون قوة عسكرية كبيرة وفعالة في غياب من هو على استعداد للتصدي لهم. ما لا بد من الاعتراف به أيضاً أن هناك تغييراً كبيراً طرأ على المجتمع اليمني، خصوصاً في الشمال، ما يميز هذا التغيير الضعف الذي أصاب تركيبة القبيلة. لم تعد القبائل مستعدة للدفاع عن شيوخها كما كانت عليه الحال في الماضي. لم يعد من نفوذ يذكر لالأحمر، شيوخ حاشد، على سبيل المثال وليس الحصر.

بكلام أوضح، استطاعت إيران، التي يدين لها الحوثيون بالولاء الكامل، تغيير طبيعة المجتمع اليمني في الشمال. هذا يطرح أسئلة كبيرة بالنسبة إلى المستقبل اليمني والصيغة التي يمكن أن يستقر عليها البلد، يوماً ما، في مرحلة سيأخذ فيها الحوثيون حجمهم الطبيعي، سيحصل ذلك لسبب في غاية البساطة يعود إلى أن المشروع التوسعي الإيراني كله في حال تراجع من جهة، ولأن الحوثيين لا يمتلكون أي مشروع سياسي أو اقتصادي من جهة أخرى. يمتلكون الشعارات الفارغة التي لا تطعم اليمنيين خبزاً ولا تحميهم من الأمراض لا أكثر.

على كيفية دخول مارب. تبين بكل بساطة أن لا مجال للاتكال على هذه «الشرعية» في أي مجال من المجالات. ليس بعيداً اليوم الذي يمكن أن تتواطأ فيه «الشرعية» مع الحوثيين بغيبة إبعاد القوات التي يقودها العميد طارق محمد عبدالله صالح عن مشارف ميناء الحديد المطل على البحر الأحمر.

في كل مرحلة من المراحل الممتدة منذ خلافة عبدربه منصور لعللي عبدالله صالح في شباط - فبراير 2012، أظهرت «الشرعية» ضعفاً ليس بعده ضعف في كل المجالات السياسية والعسكرية وإدارة شؤون الدولة

حسناً، ارتكب علي عبدالله صالح أخطاء كثيرة. لا يزال عبدربه منصور هادي حاقداً عليه، على الرغم من أنه بقي 15 عاماً في موقع نائب رئيس الجمهورية. أما حقد اللواء علي محسن صالح الأحمر، نائب رئيس الجمهورية، فهو مفهوم نظراً إلى ارتباطه بمعركة خلافة علي عبدالله صالح في السنوات العشر الأخيرة من عهده. هناك اعتبارات أخرى جعلت علي محسن صالح، القريب من الإخوان المسلمين، ينقلب على قريبه في السنة 2011، وينضم إلى مجموعة من الشخصيات، من بينها حميد

تستطع أن تجد لنفسها موطناً قدم في أي مدينة يمنية كبيرة على الرغم من كل الإمكانيات التي توفرت لها. خسرت صنعاء ثم عدن، التي باتت معروفاً كيف استعادت من الحوثيين ومن استعادها. لم تحاول «الشرعية» يوماً أن تكون في تعز عاصمة الوسط الشافعي والمدينة اليمنية الأكبر. في كل مرحلة من المراحل، غاب العقل السياسي عن تصرفات «الشرعية» التي أرادت تقليد عهد علي عبدالله صالح، بما في ذلك بعض خصاله السيئة، إنما في ظروف مختلفة كلياً. كانت كل خطوة أقدمت عليها بمثابة كارثة بحد ذاتها. كيف يمكن وصف إعادة هيكلة القوات المسلحة، بما في ذلك الحرس الجمهوري، بهدف واحد هو التخلص من أي نفوذ لعللي عبدالله صالح أو لتجلبه العميد أحمد داخل الجيش؟ هل يكفي الحقد على علي عبدالله صالح لتبرير فقدان أي فعالية للقوات المسلحة اليمنية في مواجهة الحوثيين؟

اعتقد عبدربه منصور، الذي لا يستطيع حتى زيارة المنطقة التي ولد فيها (الوضيع) في محافظة أبين الجنوبية، أن الانتقام من علي عبدالله صالح يمكن أن يكون أساساً لسياسة المتميزة. لم يدرك أن الانتقام من شخص ما، بحسناته وسيئاته، لا يمكن أن يشكل أساساً لسياسة، خصوصاً لدى تبدل الظروف الداخلية والإقليمية بشكل جذري، وفي ضوء نجاح إيران في وضع يدها على صنعاء وعلى جزء من اليمن.

من أجل السعي إلى معرفة ماذا بعد الجوف، المحافظة التي لديها أهمية إستراتيجية بسبب الحدود المشتركة مع المملكة العربية السعودية وما يتردد عن وجود ثروات كبيرة في باطن أرضها، لا بد من العودة قليلاً إلى الخلف. لم يتوقف تمدد الحوثيين منذ اجتاحت محافظة عمران، معقل آل الأحمر زعماء حاشد، إلا بعد «عاصفة الحزم» التي انطلقت في مثل هذا الشهر من العام 2015. فبعد عمران التي سيطر عليها «أنصار الله» صيف 2014، تقدم هؤلاء في اتجاه صنعاء التي سقطت في يدهم يوم الواحد والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014. تابعوا بعد ذلك تحركهم في اتجاه الوسط وبلغوا عدن. لولا «التحالف العربي» الذي هب من أجل منع الحوثيين من السيطرة على كل اليمن، بما في ذلك باب المندب، لكانت إيران حققت حلمها في تطويق شبه الجزيرة العربية من كل الجهات وعلى طول الحدود اليمنية - السعودية.

في كل مرحلة من المراحل الممتدة منذ خلافة عبدربه منصور لعللي عبدالله صالح في شباط - فبراير 2012، أظهرت «الشرعية» ضعفاً ليس بعده ضعف في كل المجالات السياسية والعسكرية وإدارة شؤون الدولة. لم

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

لم يعد سراً أن الحوثيين باتوا يسيطرون على محافظة الجوف بعدما تمددوا في كل أنحاء على مراحل. احتاجوا من أجل تحقيق هدفهم إلى أشهر عدة، وصولاً إلى تطويق منازل محافظ الجوف، وهو من شيوخ المنطقة، ومنازل القريين منه. تقرر في ضوء الوساطات التي جرت عدم المس ببهذه المنازل، على أن يكون هناك انتقال للسلطة في الجوف من التجمع اليمني للإصلاح، إلى الحوثيين الذين يسمون أنفسهم «أنصار الله».

هذا التطور المهم المتمثل في استيلاء الحوثيين على الجوف، لا يعني أن مارب، التي على حدود الجوف، ستسقط غداً. مثل هذا الاحتمال بات وارداً في غضون شهر أو شهرين أو أكثر قليلاً في حال بقيت الأمور على حالها. أي في حال بقيت «الشرعية» التي على رأسها الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي في غيبوبة.

يتكف ما شهدته الأشهر القليلة الماضية من تطورات، شملت تقدم الحوثيين على جبهة نهم، ثم إلى الجوف، عززاً تعاني منه «الشرعية» منذ فترة طويلة. لا يدل على هذا العجز أكثر من التساؤلات القائمة في شأن العلاقات التي تربط من تحت الطاولة، الحوثيين بالإخوان المسلمين الممثلين بحزب التجمع اليمني للإصلاح.

من أجل السعي إلى معرفة ماذا بعد الجوف، المحافظة التي لديها أهمية إستراتيجية بسبب الحدود المشتركة مع المملكة العربية السعودية وما يتردد عن وجود ثروات كبيرة في باطن أرضها، لا بد من العودة قليلاً إلى الخلف. لم يتوقف تمدد الحوثيين منذ اجتاحت محافظة عمران، معقل آل الأحمر زعماء حاشد، إلا بعد «عاصفة الحزم» التي انطلقت في مثل هذا الشهر من العام 2015. فبعد عمران التي سيطر عليها «أنصار الله» صيف 2014، تقدم هؤلاء في اتجاه صنعاء التي سقطت في يدهم يوم الواحد والعشرين من أيلول - سبتمبر 2014. تابعوا بعد ذلك تحركهم في اتجاه الوسط وبلغوا عدن. لولا «التحالف العربي» الذي هب من أجل منع الحوثيين من السيطرة على كل اليمن، بما في ذلك باب المندب، لكانت إيران حققت حلمها في تطويق شبه الجزيرة العربية من كل الجهات وعلى طول الحدود اليمنية - السعودية.

في كل مرحلة من المراحل الممتدة منذ خلافة عبدربه منصور لعللي عبدالله صالح في شباط - فبراير 2012، أظهرت «الشرعية» ضعفاً ليس بعده ضعف في كل المجالات السياسية والعسكرية وإدارة شؤون الدولة. لم

كاكه برهم.. متى تستقيل؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي



وفي هذه الحالة تقضي أحكام الدستور العراقي الأعرج المغشوش بأن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الوزراء، إضافة لرئاسة الجمهورية يوم 18 مارس الجاري. وستنظر. والمؤكد أن كاكه برهم، حتى لو أصبح رئيساً للرؤساء ووزيراً للوزراء ومديراً للمدراء أجمعين، فلن يرفع الزبير من البير، ولن ينجز شيئاً مهما يعين على تبريد غضب الغاضبين، ويعيد المظاهرين إلى منازلهم، وهم آمنون.

فهو لن يستطيع، وهو بكل صلاحيات رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، أن يسوق إلى القضاء فاسداً كبيراً كنوري المالكي، وقاتلاً كعقدي الصدر، وعميلاً معترفاً بعمالته لإيران، لسببين. الأول أن المساس بأي واحد من هؤلاء الكبار يعني الدخول في مواجهة بين غصن الزيتون وقذيفة «الاربي جي»، وبين أعزل من السلاح ومدجج بالساكنين وقنابل الغاز وبنادق الصيد والصواريخ.

والثاني أن قضاء مدحت المحمود وفائق زيدان ليس هو القضاء الذي يمكن الوثوق به، والذي لا يخاف في الحق لومة لائم، فحتى لو حدثت المعجزة، وتمكن كاكه برهم من أن يحيل أحدهم إلى هكذا قضاء، فسوف تتم تبرئته قبل أن يدخل معه المحققون في سجن وجيم.

بعبارة قصيرة يمكن تلخيص المشكلة. ما دام هناك سلاح خارج أجهزة الدولة، وما دام الفاسدون أقوى من الحكومة، وما دامت إيران تتصوّل وتجوّل، وتامر وتطاع، فلا حل لمازق الشعب العراقي إلا بمعجزة. وهذا الزمن الرديء ليس زمن المعجزات مع الأسف الشديد.

المهم أن انسحاب محمد توفيق علاوي من تشكيل الوزارة، مضطراً، أثبت عملياً أن العراق ليس دولة لها رئيس جمهورية فاعل، ورئيس وزراء قادر على اتخاذ قرار واحد مستقل، وبرلمان حقيقي، وقضاء محترم، كما هو الحال في الدول المنتمة، مثلنا، إلى عالم الخراب المزمن، والعذاب الدائم الأليم.

والشيء الوحيد الذي سيرد كاكه برهم، يوم 18 مارس هو أن سقوط محمد علاوي والمرشحين الآخرين الذين سبقوه يؤكد حقيقة واحدة، هي أن أي مرشح ترشّح عنه أحزاب المحاصصة لن يرضى الجماهير، وحين لا ترضى عنه الجماهير لا بد أن يسقط، لا محالة. وإذا كان الرئيس برهم جاداً في البحث عن مرشح جديد بين مخلفات أحزاب المنطقة الخضراء وزعمائها المقاتلين على المناصب والمكاسب والرواتب، فهو إنما يخضع وقته وجهده، ولن ينجز، في النهاية، في تقادي مازقه الشخصي وتحمل أعباء الرئاسة، لا محالة. وعندها لن يكون أمامه إلا أحد احتمالين، إما أن يفشل في ترشّحه، وما أكثرهم في عراق المليون عالم وخبير ومبدع وأديب ومفكر وفنان، وغير خائن ولا عميل، ومنحاز إلى الشعب الغاضب يصدق وشهامة، لأسقطه الجلاوزة الكبار حتى قبل أن يصل إلى برلمانهم للتصويت عليه. وليس لدى أي عراقي عاقل ومحيد ومستقل أي بصيص أمل في أن يحدث اتفاق ما بين الرحمن والشيطان، والقاتل والمقتول، والسارق والمسروق، على مرشح للرئاسة، فهذا هو المستحيل الذي لا فكاك منه.

دون أدنى شك لو تسلّم الرئيس برهم صالح رئاسة الوزراء قبل الأول من أكتوبر من العام الماضي لحقق من المنجزات الكثير مما كان سيطلبه خواطر الملايين من المواطنين المسروقين والمظلومين، ويخفف جزءاً كبيراً من غضبهم، وكان الوطن لم يشتمل بالمظاهرات، ولم يدخل في مرحلة فقدان الأمل في السلام. فهو مولع بالإعمار والإصلاح الاقتصادي وإعادة تشغيل المصانع وإنعاش المزارع وخلق فرص عمل هائلة أمام الشباب العاطلين عن العمل والذين يشكّلون اليوم العصب الرئيسي في الانتفاضة. نعم، بعلاقاته الدافئة مع دول الشرق والغرب، ومع أثرياء دول الجوار يمكن أن يفعل كاكه برهم الكثير في استدرج المستثمرين، ولكن هل يستطيع أن يضمن لهم الأمان والأمان في دولة الميليشيات، وحكومة الطوائف والعشائر الخارجة عن القانون؟

ما دام هناك سلاح خارج أجهزة الدولة، وما دام الفاسدون أقوى من الحكومة، وما دامت إيران تتصوّل وتجوّل، وتامر فتطاع، لا حل لمازق الشعب العراقي إلا بمعجزة، وهذا ليس زمن المعجزات

أما الآن، وحين يُصرّح بأنه يدعو الأحزاب السياسية إلى «العمل الجاد للتوصل إلى اتفاق وطني بشأن تعيين رئيس وزراء بديل، مقبول وطنياً وشعبياً، خلال الفترة الدستورية المحددة، من أجل تشكيل حكومة قادرة على معالجة مهامها في ضوء التحديات الهائلة التي تواجه العراق»، فهو إنما يبحث عن إبرة في بيدر من القش أو في قطار من تراب المازق الذي وجد الرئيس برهم صالح نفسه فيه يتلخص في نقطة واحدة، هي أنه لن يبحث عن مكلف جديد إلا من الأحزاب والكتل نفسها التي جزبت كل أنواع الاحتيال والوعد والترصيات المغشوشة، وقتلت في إرضاء الغاضبين، ثم لم ترشّح واحداً من أبنائها إلا ورفضته الجماهير، ثم اضطّر أخيراً إلى الخروج بخفي حنين.

